مجلة اللغة العربية والعلوم الإسلامية المجلد (2) العدد(8)– ديسمبر 2023م

الترقيم الدولي للنسخة المطبوعة: 2812–145 x الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: 2812– 5428

الموقع الإلكتروني: https://jlais.jourals.ekb.eng

الأراء النحوية والصرفية التي خالف فيها الزركشي ابن مالك في كتاب التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح جمعاً ودراسة

أ/ أحمد بن موسى بن محمد الحامضي

باحث دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية الآداب

جامعة جازان–المملكة العربية السعودية

Journal of Arabic Language and Islamic Science Vol (2) Issue (8)- Des2023

Printed ISSN:2812-541x On Line ISSN:2812-5428

Website: https://jlais.journals.ekb.eg/

الأراء النحوية والصرفية التي خالف فيها الزركشي ابن مالك في كتاب التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح جمعًا ودراسة

أ. أحمد بن موسى بن محمد الحامضي
باحث دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية الآداب
جامعة جازان–المملكة العربية السعودية
Alhamdy1881@gmail.com

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين، نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين، أما بعد،

فإن اللَّه عزَّ وجلَّ قد خص كل علم من العلوم برجال يقومون بحقه، ويبرزونه للناس، ويدافعون عنه، ومن أهم هذه العلوم على الإطلاق علم العربية، وأبرز هؤلاء الرجال العالمان الفذان: ابن مالك والزركشي.

ويُعدُ ابن مالك أشهر نحوي ظهر في القرن السابع الهجري في العالم الإسلامي كله، ومن أشهر النحاة الذين عرفهم تاريخ النحو العربي، منذ نشأته المبكرة في القرن الثاني للهجرة.

والواقع أننا إذا استثنينا سيبويه أصل النحو العربي، وصاحب الكتاب؛ لا نكاد نجد عالمًا من علماء النحو نال تلك الشهرة العريضة التي نالها ابن مالك، وقد رزقه الله العمر الطويل، والصبر الجميل، والعقل الراجح، والقدرة الفائقة على القراءة والبحث والاطلاع، فجاءت مؤلفاته عظيمة مقبولة.

ولا يقل الزركشي عنه منزلةً في عصره؛ فقد خلف عددًا من المؤلفات والمصنفات والشروح ليست بالقليلة، مما يدل على سعة اطلاعه، وقوة فهمه، ودقة ملاحظته، ورجاحة عقله وطول باعه، واتقاد ذهنه.

وتربط الزركشي بمدرسة ابن مالك أوثق الأسباب فهو أحد شُراح شواهد التوضيح، وهو أحد الأئمة المجتهدين الذين لهم منهجهم المستقل ونظرهم المتميز الذي

يقوم على فكر السابقين وفحصه والأخذ من مذاهبهم وأقوالهم بما قوى دليله وحسن تعليله دون التعصب لهذا المذهب أو ذاك، وإن كان المذهب البصري هو المسيطر وله الغلبة في كل العصور.

وهذا البحث يتناول موقف الزركشي من نحو ابن مالك، من خلال كتابه التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح.

وقد قمت بجمع هذه المسائل وعددها عشر مسائل، وتوثيقها من كتب ابن مالك، ثم عرضتها على النحويين؛ لترجيح الرأي الصواب من وجهة نظري.

وترجع أهمية هذا البحث إلى:

1- المكانة العظيمة والشهرة الواسعة للعالمين الجليلين (ابن مالك – الزركشي) في الأوساط العلمية والموسوعية.

2- ولما كان الاهتمام برأييهما لا يقل عن صاحبيهما، فقد ظهرت في الأفق بعض المسائل التي ذكرها الزركشي لابن مالك، وكانت هذه المسائل متناثرة في كتاب التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح؛ فأردت جمعها وترتيبها وتنظيمها ودراستها في عمل واحد تيسيرًا للباحثين في العلوم النحوية والعربية عامة.

3- مكانة كتاب التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، وهو في الأصل تلخيص واختصار لكتاب (الفصيح في شرح الصحيح) كما ذكر مؤلفه الإمام الزركشي في مقدمة كتابه التنقيح، وبالإضافة إلى أهميته في علم الحديث كونه شرحًا للجامع الصحيح للبخاري إلاَّ أنه لا يقل عنه أهمية في علم اللغة العربية؛ فقد حوى كثيرًا من الآراء والاختيارات والمسائل النحوية والصرفية واللغوية، فلا تكاد تخلو صفحة من صفحاته من تلك المسائل، كما نقل عنه كثير من العلماء بعضًا من تلك الآراء والاختيارات، أمثال: الدماميني، والقاضي العيني، وابن حجر العسقلاني، والسيوطي وغيرهم.

4- كما أن دراسة مسائل الخلاف النحوي يساعد الباحث أو الدارس على الوصول إلى هدفه الذي ينشده، كما يساعده على معرفة الآراء الراجحة من الآراء المرجوحة.

أما المنهج الذي اتبعته فهو المنهج الوصفي والتحليلي لطبيعة كل مسألة وتحقيقها من كتب ابن مالك -إن وجدت- ، كما اتبعت المنهج النقدي من خلال ترجيح الصواب من آراء النحاة بالأدلة والبراهين المسموعة والقياسية، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي خاصة في التمهيد؛ ولهذا فمنهج الرسالة يعد منهجا تكامليا؛ للوصول إلى أهداف البحث.

وخطوات هذا البحث تتمثل في:-

1- وضع عنوان لكل مسألة.

2- توطئة لموضع المسألة.

3- ثم ذكر نص الحديث موضوع المسألة.

4- ثم أبدأ بكلام ابن مالك -غالبًا- كما جاء في مؤلفاته.

5- ثم أثني بما قاله الزركشي منسوبًا لابن مالك كما جاء في مؤلفاته سالفة الذكر.

6- مناقشة المسألة عند النحاة السابقين والمتأخرين عن ابن مالك.

7- ترجيح الرأي الصواب بعد دراسة الآراء.

8- عزو الآيات القرآنية مع ذكر رقم الآية.

9- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة وبيان درجتها إذا كانت في غير الصحيحين مع بيان وجه الاستدلال منها.

10- شرح الألفاظ اللغوية الغامضة بالرجوع إلى المعاجم.

11- وأخيرًا ترتيب المسائل حسب أبواب النحو كما جاءت عند ابن مالك.

وبعد فهذا البحث يشتمل على مقدمة وجمع للمسائل التي خالف فيها الزركشي ابن مالك في كتاب التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح ، وخاتمة فيها أهم النتائج وفهرس للمصادر والمراجع.

1- في وقوع (وتر) فعلًا متعديًا لمفعولين

حديث ابن عمر أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– قال:"الذي تفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله"[1].

قال الزركشي[2]:" الأكثر على نصبه مفعولًا ثانيًا لـــ(وتُر) مفعول لم يسم فاعله عائد على الذي فاتته؛ لأن معناه: أصيب بهما وسلبهما، وهو متعدٍّ إلى مفعولين كقوله تعالى: (وَاللّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ) محمد :٣٥، وهذا هو المذكور في الحديث، ويروى بالرفع على أن أهله هو المفعول الذي لم يسمَّ فاعله من غير إضمار ولأنهم المصابون المؤاخذون وبهذا فسره ابن مالك[3]، وأُنكر عليه؛ لأنه لا يُعرف في اللغة وُتِرَ بمعنى ذهب، فلعله أراد تقريب المعنى من سلب وشبهه.

ويرجح الزركشي كون (أهله) منصوبًا على المفعولية مخالفًا ابن مالك ترجيحه للرفع.

المناقشة والترجيح:

قال الكسائي: هو من الوتر، وذلك أن يجني الرجل على الرجل جناية يقتل له قتيلًا أو يذهب بماله وأهله فيقال: قد وتر فلان فلانًا أهله وماله " قال أبو عبيد: يقول: فهذا ما قد فاته من صلاة العصر بمنزلة الذي وتر فذهب بماله وأهله، وقال غيره: وتر أهله يقول: نقص أهله وماله وبقي فردًا، وذهب إلى قوله:"ولن يتركم أعمالكم يقول: لن ينقصكم، يقال: وترته حقه إذا نقصته قال أبو عبيد: وأحد القولين قريب من الآخر[4].

---

(1) صحيح البخاري، 183/1، 552 .

(2) التنقيح، 182/2 .

(3) لم أعثر عليه في كتب ابن مالك التي وقفت عليها .

(4) غريب الحديث، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيدالله بن حمادي بن أحمد بن جعفر ، تحقيق : د.عبدالمعطي أمين قلعجي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط1، 1985م ، 306/1

وَيُقَالُ وَتَرَهُ حَقَّهُ أَيْ نَقَصَهُ وَمِنْهُ مَنْ فَاتَتْهُ صَلاةُ الْعَصْرِ (فَكَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلُهُ) وَمَالُهُ وَيُقَالُ (وَتَرَهُ) حَقَّهُ أَيْ نَقَصَهُ مِنْهُ وَمِنْ مَالِهِ بِالنَّصْبِ [5].

ويُروْى بنَصْب الأهل ورَفْعِه فمن نَصب جَعَله مَفْعولًا ثانيا لِوُتِر وَأَضْمَر فيها مفعولًا لم يُسَمّ فاعِلُه عائدًا إلى الَّذي فاتَتْه الصلاة ومن رَفَع لم يُضْمِر وأقام الأهْلَ مُقامَ مَا لم يُسَمّ فاعِلُه لأنَّهم المُصابُون المأخُوذون فَمن رَدَّ النَّقص إلى الرجُل نَصَبهما ومَن رَدّه إلى الأهل والمالِ رفَعَهُما"[6]

ويرجح الباحث: جواز الأمرين الرفع والنصب؛ فمن ردَّ النقص إلى الأهل والمال رفعهما، ومن رده إلى الرجل نصبهما وأضمر ضميرًا يقوم مقام المفعول، أي: وتر(هو) أهلَه ومالَه.

(5) الْمُغْرِبِ فِي ترتيب المعرب، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرزي، تحقيق : محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد - حلب، ط1، 1979، 309/5 (الواو مع التاء الفوقية).

(6) النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق : طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، ط1، المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م، 319/5 (باب الواو مع التاء).

2- جواز حذف الحال

حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ بْنُ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ – صلى الله عليه وسلم – قَالَ " انْتَدَبَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِى سَبِيلِهِ لاَ يُخْرِجُهُ إِلاَّ إِيمَانٌ بِى وَتَصْدِيقٌ بِرُسُلِى أَنْ أُرْجِعَهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ، أَوْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ...،"[7].

أجاز ابنُ مالك أن تكون الهاء مِن (سبيله) عائدة على (مَن)، ولـــ (سبيله) نعتٌ محذوف، كأنه قيل: انتدب الله لمن خرج في سبيله المرضية، التي نبّه عليها بقوله:(إِلّا مَن شَاءَ أَن يَتّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا)الفرقان:57، وبقوله تعالى: (إِنّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ) الإنسان:3 ، مشيرًا إلى أن النعت يُحذف كثيرًا إذا كان مفهومًا من قوة الكلام كقوله تعالى: (وَكَذّبَ بِهِ قَوْمُكَ) الأنعام، 66، أي: قومك المعاندون. ثم أضمر بعد (سبيله) قولٌ حكي به ما بعد ذلك، لا موضع له من الإعراب[8].

وقد خالف الزركشي ابن مالك، ويرى أن الحديث الشريف عدل عن ضمير الغيبة إلى ضمير الحضور ولم يوافق على تأويل ابن مالك بجواز حذف الحال[9].

المناقشة والترجيح:

يقتضي السياق في قوله –صلى الله عليه وسلم–(إيمان بي وتصديق برسلي) أن يُقال: (إيمان به وتصديق برسله)، وخالف ابن مالك جمهور النحاة فيما ذهب إليه: فابن جني يرى جواز حذف الحال – وإن كان الأحسن عدم الحذف –فيقول:" وحذف الحال لا يحسن، وذلك أن الغرض فيها إنما هو توكيد الخبر بها، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف؛ لأنه ضد الغرض ونقيضه...، فأمَّا ما أجزناه من حذف الحال في قول الله تعالى:(فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشّهْرَ فَلْيَصُمْهُ) البقرة :185أي: فمن شهده صحيحًا بالغًا، فطريقه أنه لما دلت الدلالة عليه من الإجماع والسنّة جاز حذفه تخفيفًا. وأما لو عريت الحال من هذه القرينة وتجرَّد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجه.

---

(7) صحيح البخاري ،كتاب الإيمان، باب الجهاد من الإيمان حديث (36) : 72/1 .

(8) شواهد التوضيح ، ص84 :85 .

(9) التنقيح ،37/2 .

وإنما كلامنا على حذف ما يحذف وهو مراد، فأما حذفه إذا لم يرد فسائغ لا سؤال فيه، وذلك كقولنا: انطلق زيد، ألا ترى هذا كلامًا تامًّا، وإن لم تذكر معه شيئًا من الفضلات مصدرًا ولا ظرفًا ولا حالا ولا مفعولا له ولا مفعولا معه ولا غيره. وذلك أنك لم ترد الزيادة في الفائدة بأكثر من الإخبار عنه بانطلاقه دون غيره"[10].

وبمثل ما قال ابن جني قال الرضي[11]، وكذلك ابن هشام[12]، والأشموني[13]، والسيوطي[14]، ومن شراح الجامع الصحيح صرح ابن حجر بأن فيه عدولا عن ضمير الغيبة إلى ضمير المتكلم، وأنه التفات[15]، وخرجه العيني على أن فيه عدولا عن ضمير التكلم إلى ضمير الغيبة[16]، وأيد القسطلاني رأي ابن مالك [17].

وخرجه الدماميني –تأييدًا لمذهب الزركشي– بأنه على طريق الالتفات عن الغيبة إلى الحضور[18].

والذي يترجح لدى الباحث: أن الأصل في الحال أنه يجوز ذكرها وحذفُها– تأييدًا لجمهور النحاة ومخالفة لابن مالك–؛ لأنها فضلةٌ، وإن حذفت فإنما تُحذَفُ لقرينة، وأوافق الزركشي في حديث المسألة أنه من باب الالتفات.

3– جواز الاستغناء عن واو القسم بهاء التنبيه

قول أبي بكر: " لاها الله إذن لا يعمد إلى أسدٍ من أُسد الله، يقاتل عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– فيعطيك سلبه"[19].

---

(10) الخصائص، ابن جني،380/2 .

(11) شرح كافية ابن الحاجب، 25/2 .

12) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 830/1

(13) شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 44/2 .

(14) همع الهوامع، للسيوطي، 334/2 .

(15) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، 93/1.

(16) عمدة القاري ، للعيني، 230/1 .

(17) إرشاد الساري، للقسطلاني،121/1 .

(18) مصابيح الجامع، للدماميني، 127/1–128

قال ابن مالك [20]:"وفي (لاها الله) شاهد على جواز الاستغناء عن واو القسم بحرف التنبيه، ولا يكون هذا الاستغناء إلاَّ مع الله، وفي اللفظ بـــ(ها الله) أربعة أوجه:

أحدها– أن يقال: ها لله. بـــ(هاء) تليها اللام.

والثاني– أن يقال: ها الله. بألف ثابتة قبل اللام.

والثالث – أن يجمع بين ثبوت الألف وقطع همزة (ألله).

والرابع – أن تحذف الألف وتقطع همزة(ألله).

والمعروف في كلام العرب (ها الله ذا). وقد وقع في هذا الحديث (إذن) وليس ببعيد.

قال الزركشي[21]:" يروى(لاها) ممدودًا ومقصورًا، وهي قسم، و(إذًا) منون حرف جواب، يقتضي التعليل، وفيه حذف، أي: يجورُ، أو لا يعدل.

وهو يخالف رأي ابن مالك ويرجح المد أو القصر في (لاها)، و التنوين في (إذًا)

المناقشة والترجيح:

قال جماعة من أئمة النحاة[22]:" هذا فيه لحنان: مدُّ (ها)، وإثبات الألف في (ذا)، والصواب: (لاها الله)، بالقصر في (ها) وحذف الألف من (ذا) غير منون،وقالوا: إنها (ذا) التي للإشارة، وفصل بينها وبين (ها) هاء التنبيه باسم الله تعالى.

قال أبو البقاء[23]: الجيد لاها الله ذا، والتقدير: هذا والله، فأخر (ذا). ومنهم من يقول: ها بدل من همزة القسم المبدلة من الواو وذا مبتدأ، والخبر محذوف، أي: هذا ما أحلف به.

---

(19) ورد الحديث مكررًا في صحيح البخاري 113/4

(20) شواهد التوضيح، ص223.

(21) التنقيح، 697/2 .

22) الأصول لابن السراج 525/1، وإعراب الحديث للعكبري، ص132.

(23) إعراب الحديث ص133 .

وقال في موضع آخر[24]:"وقد روي هذا الحديث (إذن) وهو بعيد ويمكن أن يوجه بأن تقديره: لا والله لا يعطي إذن.

قال صاحب المفهم[25]:" الرواية المشهورة: (ها) بالمد والهمز، و(إذا) بالهمز والتنوين التي هي حرف جواب.وقد قيده بعضهم بالقصر، وإسقاط الألف من (إذًا) فيكون (ذا) صلةً، وصوبه جماعة من العلماء منهم القاضي إسماعيل المازني وغيرهما.

ويرجح الباحث: رأي ابن مالك؛ لأنه المشهور في كلام العرب، كما يجوز أن تأتي (إذًا) بالتنوين كما ذهب الزركشي ولا تعارض بينه وبين رأي ابن مالك.

4- فيمن قال: أربع بالرفع

بعض الصحابة – رضي الله عنهم – سئل:(كم اعتمر النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: أربعٌ)[26] بالرفع، والبعض بالنصب أربعًا.

قال ابن مالك[27]: الأكثر في جواب الاستفهام بأسمائه، مطابقة اللفظ والمعنى، وقد يكتفى بالمعنى في الكلام الفصيح، والنصب والرفع جائزان، إلا أن النصب أقيس وأكثر نظائر.

ويجوز أن يكون الحديث كتب على لغة ربيعة، وهو في اللفظ منصوب، ويجوز أن يكون المكتوب بلا ألف منصوبًا غير منون على نية الإضافة، كأنه قال: أربع عُمَر، فحذف المضاف إليه وترك المضاف على ما كان عليه من حذف التنوين، ليستدل بذلك على قصد الإضافة.

---

(24) السابق والصفحة.

(25) المفهم، 399/5 .

(26) صحيح البخاري/ كتاب العمرة / باب كم اعتمر النبي، حديث ابن عمر أنه سئل كم اعتمر رسول الله ﷺ قال أربعًا... 1685، 630/2؛ وحديث أنس أنه سئل كم اعتمر النبي ﷺ قال أربعًا.. 1687، 630/2.

(27) شواهد التوضيح ص 37.

قال الزركشي: كذا بالرفع، خبر المبتدأ مضمر أي: عُمَرُهُ أربعٌ، وسيأتي نصبه في الرواية الأخرى[28]، وهو الوجه[29]، ويتبين من مقالة الزركشي أنه اختار وجه النصب دون الرفع مخالفة لرأي ابن مالك الذي أجاز الرفع وإن كان النصب أقيس.

المناقشة والترجيح:

ذكر العكبري أن النصب هو الوجه، والتقدير أَرْبعا فأضمر الْفِعْل الأول لدلالة الثَّانِي عَلَيْهِ...، ولَو رفع بالابتداء جَازَ على ضعف؛ لأنه نكرَة، ولَيْسَ فِي الكلام مَا يَصح أَن يقدر مُبْتَدأ ليَكُون أَربع خَبرا عَنهُ[30].

ومن هذا النوع قول القائل: بلى وجاذا، حين قيل له: أما في مكان كذا وجذا، ولو قصد تكميل المطابقة لرفع وقال: بلى وجاذ. ومن الاكتفاء بالمعنى قوله عليه السلام "أربعين يومًا"[31] حين قيل له: ما لبثه في الأرض. فأضمر بـــ"لبث" ونصب به "أربعين" ولو قصد تكميل المطابقة لقال: أربعون يومًا، بالرفع. لأن الاسم المستفهم به في موضع رفع.

ويرى الباحث: جواز الرفع كما ذهب إليه ابن مالك ووافقه العكبري على ضعفٍ، وإن كان النصب أقيس وأكثر نظائر.

5- في ترك تنوين ثمان

قول أبي برزة – رضي الله عنه: "غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم ست غزوات أو سبع غزوات أو ثماني"[32].

---

28) صحيح البخاري1687، 630/2.

(29) التنقيح ،414/2 .

(30) إعراب ما يشكل من الحديث الشريف، 90/1 .

(2) مسند الإمام أحمد، مصور عن طبعة 1313هـ، المكتب الإسلامي في دار صادر، بيروت 1389هـ 181/4، وفيه: قلنا: يا رسول الله! وما لبثه في الأرض؟ قال: أربعون يومًا، يوم كسنة، ويوم كشهر، ويوم كجمعةٍ، وسائر أيامه كأيامكم.

(32) صحيح البخاري/ كتاب العمل/ باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة، 1153، 405/1 وفيه (ثمان).

قال ابن مالك[33]: فقلت: الأجود أن يقال: سبع غزوات أو ثمانيًا بالتنوين؛ لأن لفظ (ثمان) مفرد وتنوينها تنوين صرف.

قال الزركشي : والأصل أو ثماني غزوات، فحذف المضاف إليه وأبقى المضاف على هيئته التي كان عليها قبل الحذف[34] مخالفة لابن مالك.

المناقشة والترجيح:

في قول: أو ثماني، بلا تنوين، ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: وهو ما ذكره سيبويه في الكتاب[35]، وابن السراج[36]، أن تكون الإضافة غير مقصودة، وترك تنوين (ثمان) لمشابهته جواري، لفظًا ومعنى، واللفظ واضح والمعنى فإن مدلوله جمع. وقد اعتبر مجرد الشبه اللفظي، ومثله قول أبي ميادة (الرماح بن يزيد):

يحدو ثماني مولعًا بلقاحها حتى هممن بزيغة الإرتـــــــــاج[37]

الوجه الثاني: وهو تأويل ابن مالك لتخريج الرواية، أن يكون في اللفظ ثمانيًا، بالنصب والتنوين، إلا أنه كتب على اللغة الربيعية، فإنهم يقفون على المنون المنصوب بالسكون، فلا يحتاج الكاتب على لغتهم إلى ألف، لأن من أثبتها في الكتابة لم يراع إلا جانب الوقف.

الوجه الثالث: وهو ما ذهب إليه الزركشي ووافقه المرادي[38]، أن يكون أراد: أو ثماني غزوات، ثم حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على ما كان عليه قبل الحذف.

---

(33) شواهد التوضيح ص 47.

(34) التنقيح، 269/2 .

(35) الكتاب، 231/2 .

(36) الأصول في النحو، 91/2 .

(37) شرح الأشموني 248/3.

(38) توضيح المقاصد،لابن مالك، 823/2 .

واحتار الباحث ما ذهب إليه الزركشي وهو لا يتعارض مع رأي ابن مالك؛ فالأمر جائز كما ورد السماع بذلك في هذه المسألة وغيرها.

6- جواز العطف على ضمير الرفع المتصل دون فاصل

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ –رضى الله عنهما– قَالَ:"....؛ لأَنِّي كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم– يَقُولُ كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَانْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ.

أشار ابن مالك إلى أن هذا العطف مما لا يجيزه النحويون في النثر إلا على ضعف، ويزعمون أنَّ بابه الشعر، وأن الصحيح جوازه نظمًا ونثرًا، فمنه –إضافة إلى الحديث السابق – قوله تعالى: (مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا) الأنعام،: 148 فإن واو العطف فيه متصلة بضمير المتكلمين، ووجود (لا) بعدها لا اعتداد به؛ لأنها بعد العاطف، ولأنها زائدة إذ المعنى تام من دونها[39]. وخالف الزركشي ابن مالك في هذه المسألة وقال تعقيبًا على الحديث :" عطفًا على الضمير...، على رأي الكوفيين..."[40].

المناقشة والترجيح:

خالف ابن جني هذا الرأي –وهو من السابقين على ابن مالك– و استقبحه فقال: "الاستقباح بين العطف على الضمير المرفوع المتصل الذي لا لفظ له وبينه إذا كان له لفظ. فقولك: قمت وزيد في الاستقباح كقولك: قام وزيد وإن لم يكن في قام لفظ بالضمير"[41]، وسار على ذلك المرادي[42]، و ابن هشام[43].

(39) انظر: شواهد التوضيح ص173-174 .

(40) التنقيح 507/2

(41) الخصائص 3 /345 .

(42) توضيح المقاصد، لابن مالك، 665/2 .

(43) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين، ابن هشام (تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،ط3، 350/3 .

ويخص البصريون ذلك بالضرورة، وما جاء في النثر فقبيح[44]، قال سيبويه: "واعلم أنه قبيح أن تقول: ذهبتَ وعبدُ الله، وذهبتُ وعبدُ الله، وذهبتَ وأنا؛ لأن (أنا) بمنزلة المظهر، ألا ترى أن المظهر لا يَشْرَكُه إلا في أن يجيء في الشعر، قال الراعي[45]:

فَلَمَّا لَحِقْنَا والجِيَادُ عَشِيَّةً دَعَوْا يا لَكَلْبٍ واعْتَزَيْنَا لِعَامِرِ

ويجيز الكوفيون[46]، وابن مالك ذلك مطلقًا، وأنَّ الأكثر في الكلام التوكيد. وقال الفراء: "وأكثر كلام العرب أن يقولوا: اسْتَوَى هُوَ وأَبُوه، ولا يكادون يقولون: اسْتَوَى وأَبُوه، وهو جائز"[47].

أما شراح الجامع فذهب جلهم مذهب الكرماني في تأييده وموافقته [48] ابنَ مالك في إجازة العطف على المرفوع المتصل دون تأكيد. وكذا الدماميني [49]، والعيني[50] والقسطلاني[51].

ويوافق الباحث رأي ابن مالك على جواز هذا الاستعمال، مع القول بقلّة ما ورد منه، وعدم قبحه، وذلك لوروده في كلام العرب ومن الشواهد عليه: ما حكاه سيبويه

(44) انظر: الكتاب 380/2، والمقتضب 210/3 –212، وتوضيح المقاصد 1025/2 .

(45) البيت من الطويل، وهو في: ديوانه ص134، ولسان العرب (ع ز ا) 53/15 .

(46) انظر: معاني القرآن للفراء 304/1، ونُسب الرأي لهم في: الإنصاف 474/2 (مسألة 43)، وارتشاف الضرب 2013/4، وتوضيح المقاصد 1024/2 .

(47) معاني القرآن 95/3.

(48) انظر: الكواكب الدراري 219/14 .

(49) انظر: مصابيح الجامع 373/5 .

(50) انظر: عمدة القاري 18/13، 192/16 .

(51) انظر: إرشاد الساري 270/4.

من قولهم: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ والعَدَمُ)[52] فـ (سواء) صفة لـ (رجل) وفيه ضمير مستتر عائد على (رجل) والعدمُ: معطوف على الضمير المستتر، وقول الشاعر[53]:

أَلَمْ تَرَ أنَّ النَّبْعَ يَخْلُقُ عُودُهُ وَلا يَسْتَوِي والخِرْوَعُ المُتَقَصِّفُ

7- معنى (بله) ودخول (مِنْ) الزائدة عليها

قول النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم-:"يَقُولُ اللهُ تَعَالى: أَعْدَدْتُ لِعِبَادِيَ الصَّالحينَ ما لا عَيْنٌ رَأَتْ ولا أُذُنٌ سمِعَتْ ولا خَطَرَ على قَلْبِ بَشَرٍ؛ ذُخْرًا مِن بَلْهِ ما أُطْلِعْتُم عَليه"[54].

ذكر ابن مالك أنَّ دخولها نادر، وأنَّ المعروف استعمالُ (بَلْهَ): اسم فعل بمعنى: اتركْ، ناصبًا لما يليها بمقتضى المفعولية، كقول الشاعر[55]:

تَمْشِي القُطُوفُ إذا غَنَّى الحُدَاةُ بها مَشْيَ الجَوَادِ فَبَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبَا

واستعماله: مصدرًا بمعنى (الترك) مضافًا إلى ما يليه، والفتحة في الأول بنائية، وفي الثاني -كونها مصدرًا- إعرابية، وأشار إلى أنه مصدر مهمل ممنوع التصرف[56].

وأورد الزركشي[57] فيه أقوالًا يتبين لي منها مخالفته لابن مالك في تفسير بله في الحديث، فابن مالك يراها بمعنى دع واترك أو بمعنى المصدر الترك، بينما يميل الزركشي إلى رأي ابن فارس في استعمالها في الحديث بمعنى سوى وغير.

المناقشة والترجيح:

---

(52) انظر: الكتاب 31/2 .

(53) البيت من الطويل، لجرير في: ديوانه ص298، وبلا نسبة في: معاني القرآن للفراء 95/3، وارتشاف الضرب 2426/5 .

(54) صحيح البخاري: كتاب التفسير، سورة السجدة، باب قوله تعالى:{فلا تعلم نفس ما أخفي لهم}: 1794/4.

(55) البيت من البسيط، لإبراهيم بن هَرْمَة في: ديوانه ص57، ولسان العرب 478/13 (بله).

(56) انظر: شواهد التوضيح ص259 -260 .

(57) انظر: التنقيح، 978/2 .

لم يتعرض سيبويه لهذه المسألة غير أنه ذكر استعمال بله فقال:" وأما بله زيدٍ فكما تقول: دع زيدًا. وبله ههنا بمنزلة المصدر كما تقول: ضرب زيدٍ"[58]، وكذلك الزجاجي في حروف المعاني[59]، ويقول المرادي:" تكون اسم فعل بمعنى دع، فتنصب المفعول، وهي مبنية، نحو: بله زيدًا. وتكون مصدرًا بمعنى ترك، النائب عن اترك، فتستعمل مضافة، نحو: بله زيد. وهو مصدر مضاف إلى المفعول، وقال أبو علي: مضاف إلى الفاعل"[60].

وعدها الكوفيون والبغداديون من أدوات الاستثناء، وأجازوا النصب بعدها، على الاستثناء، نحو: أكرمت العبيد بله الأحرار. رأوا ما بعدها خارجًا مما قبلها في الوصف، فجعلوه استثناء. إذا المعنى أن إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد.

ومنع البصريون أن يستثنى بها، وأنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض. كما ذهب بعض الكوفيين إلى أن بله بمعنى غير، فمعنى بله الأكف: غير الأكف [61].

أما شراح الجامع فمال أكثرهم لرأي الزركشي أنها بمعنى غير ومنهم الكرماني الذي وجه هذا الاستعمال بقوله:"(بله) معناه: دع، ويقال معناه: سوى؛ أي: غير ما ذكر لكم في القرآن"[62]، وبالمثل الدماميني[63]. كما أورد ابنُ حجر[64] ما يفيد كونها بمعنى غير" ، وذكر العيني[65] في معناه أقوالًا ومنها:

- معناه: سوى، أي سوى ما أطلعتم عليه.

---

(58) الكتاب، 232/2 .

(59) حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: 337هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1984م، 10/1

(60) الجنى الداني ، للمرادي، 424/1 .

(61) الجنى الداني في حروف المعاني،426/2 .

(62) الكواكب الدراري 44/18 .

(63) مصابيح الجامع 349/8 -350 .

(64) انظر: فتح الباري 516/8-517 .

(65) انظر: عمدة القاري 114/19 .

- بمعنى: فضل، أي: الذي غيَّبته عنكم فضل ما أطلعتم عليه.

وذكر القسطلاني أنها بمعنى غير[66].

ويوافق الباحث رأي الزركشي كون بله في الحديث بمعنى الاستثناء –غير أو سوى– إذ عدَّها الكوفيون والبغداديون من ألفاظ الاستثناء لمناسبتها لسياق الحديث، وإن أنكر ذلك البصريون.

8- معاملة (ثم) معاملة (الواو) في نصب المضارع بعدها

قول النبي – صلى الله عليه وسلم– " لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه"[67]، قال ابن مالك [68]: يجوز في (ثم يغتسل) الجزم عطفًا على (يبولن) لأنه مجزوم الموضع بـــ(لا) التي للنهي ولكنه بني على الفتح لتوكيد النون، ويجوز فيه الرفع على تقدير: ثم هو يغتسل فيه، ويجوز النصب على إضمار (أن) وإعطاء (ثم) حكم واو الجمع.

قال الزركشي [69]: برفع اللام هي الرواية الصحيحة، وجوزه ابن مالك مع الجزم أيضًا، وبذلك يرجح الزركشي الرفع على النصب مخالفة لابن مالك.

المناقشة والترجيح:

حروف العطف يتبعنَ ما بعدهن ما قبلهن من الأسماء والأفعال في إعرابها. ومنها: الواو والفاء وثمَّ، فالواو معناها إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول وليس فيها دليل على أيهما كان أولًا نحو قولك: جاء زيدٌ وعمرٌو، و الفاء، وهي توجب أن الثاني بعد الأول، وأن الأمر بينهما قريبٌ، نحو قولك: رأيتُ زيدًا فعمرًا، وثم مثل الفاء، إلا

(66) انظر: إرشاد الساري 7/291-292 .

(67) صحيح البخاري/ كتاب الوضوء/ باب البول في الماء الدائم 236، 94/1.

(68) شواهد التوضيح ص 162.

(69) التنقيح، 107/2.

أنها أشد تراخيًا، وتجيء لتعلم أن بين الثاني والأول مهلة، تقول: ضربتُ زيدًا ثم عمرًا[70].

وفي جواز نصب الفعل بعد حرف العطف (الواو):" ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك: "لا تأكل السمك وتَشْرَبَ اللبن" منصوب على الظرف.

وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير أن، وذهب أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف"[71].

وأيَّد الصبان مذهب ابن مالك فقال:" والواو كالفاء" ألحق الكوفيون بهما "ثم" في قوله –صلى الله عليه وسلم:"لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه" وضعف بأنه يصير المعنى على النصب النهي عن الجمع بين البول والاغتسال فيقتضي أن البول في الماء الدائم بلا غسل منه غير داخل تحت النهي، وليس كذلك،...، وجوز ابن مالك وغيره في الحديث الرفع على الاستئناف لا العطف، وإلا لزم عطف الخبر على الإنشاء، ويؤخذ من هذا أن ثم تكون استئنافية"[72].

ويرجح الباحث في هذه المسألة: رأي الزركشي في الرفع دون النصب خلافًا لابن مالك الذي يجيز وقوع ثم موقع الواو في جواز نصب المضارع بعدها.

9- ثبوت حرف العلة في المضارع المجزوم

قول عائشة رضي الله عنها:" إنَّ أبا بكرٍ رجل أسيف، وإنه متى يقوم مقامك لا يُسمع الناس"[73].

وقولُ أبي جَهْلٍ لأبي صَفْوَان: "مَتَى يَرَاكَ النَّاسُ قَدْ تَخَلَّفْتَ وأَنْتَ سَيِّدُ أَهْلِ الوَادِي تَخَلَّفوا مَعَكَ"[74].

(70) الأصول في النحو، لابن السراج، 55/2 .

(71) الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، 452/2 .

(72) حاشية الصبان ، 451/2 .

(73) صحيح البخاري، 173/1 .

(74) صحيح البخاري : كتاب المغازي، باب ذكر النبي -ﷺ- من يقتل ببدر: 1453/4

ذكر ابن مالك[75]: أن حقَّها أن تُحذف، فيقال: متى يرك؛ لأن (متى) شرطية جازمة، وفي ثبوتها أربعة أوجه:

أحدها: أن يكون مضارع (رَاءَ) بمعنى: رأى، ومضارعه (يَرَاءُ) فجُزم فصار (يَرَأْ)، ثم أبدلت همزته ألفًا فثبتت في موضع الجزم.

الثاني: أن تكون (متى) قد شُبِّهت بـــ (إذا)، فأهملت؛ كما شُبِّهت (إذا) بـــ (متى) فأعملت، كقول النبي –صلى الله عليه وسلم– لعليٍّ وفاطمة –رضي الله عنهما–: "إِذَا أَخَذْتُـــمَـــا مَضَاجِعَكُمَـــا تُكَبِّرا أَرْبَعًا وثَلاثِينَ، وتُسَبِّحَا ثَلاثًا وثَلاثِينَ، وتَحْمَدَا ثَلاثًا وثَلاثِين"[76].

الثالث: أن يكون أجرى المعتلَّ مجرى الصحيح فأثبت الألف، واكتفى بتقدير حذف الضمة التي كان ثبوتها منويًّا في الرفع، ونظيره قول الشاعر[77]:

وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْـخَـــةٌ عَبْـشَمِـيَّةٌ كَأَنْ لَـــمْ تَرَى قَبْلِـــي أَسِـيرًا يَمَـــانِيَا

الرابع: أن يكون من باب الإشباع، فتكون الألف متولدة عن إشباع فتحة الراء بعد سقوط الألف الأصلية جزمًا، وإشباع الحركات الثلاث وتوليد الأحرف الثلاثة بعدها لغة معروفة.

قال الزركشي[78]:"كذا أورده ابن مالك بلفظ (يقوم) وقال فيه شاهد على إهمال "متى" حملًا على "إذا" وهي رواية أحمد في المسند[79].

والوجه حذفها وإسكان الميم؛ لأن "متى" هنا شرطٌ وجوابه لا يُسمع الناسَ، ولا معنى للاستفهام هنا، وقد جاء في الشعر مثل ذلك شاذًا"، وهو بذلك يخالف ابن مالك.

---

(75) انظر: شواهد التوضيح ص71–76 .

(76) صحيح البخاري: كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب علي بن أبي طالب: 1385/3 .

(77) البيت من الطويل، لعَبْدِ يَغُوثَ بن وقَّاصٍ الحارِثيِّ في: ضرائر الشعر لابن عصفور ص47، ومغني اللبيب ص606.

(78) التنقيح، 207/2.

(79) مسند الإمام أحمد، 226/2 .

المناقشة والترجيح:

إذا كان آخر الفعل المضارع حرفًا من حروف العلة، فإنه يحذف حالةَ الجزم.

وقد جاء في كلام العرب ما خالف هذه القاعدة، ومن ذلك ما جاء في الأثرين المذكورين، قال ابن جنِّي: "وقد جاء من هذا الإشباع الذي تنشأ عنه الحروف شيءٌ صالح نثرًا ونظمًا"[80]، فمن ذلك:

1-قراءة الحسن: (سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ) الأعراف:145[81].

2-قراءة: (مليكي يوم الدين) الفاتحة:4[82].

6-قول الشاعر[83]:

أَلَـمْ يَـأْتِـيـكَ والأَنْـبـاءُ تَـنْـمِـي بِـمَـا لاقَـتْ لَبُـونُ بَـنِـي زِيَـادِ

5- ما حكى الفراء من قول العرب: أكلت لحْمَـا شَاة[84]. يريد: لحم شاة فأشبع فتحة الميم وتولّدت الألف.

وقد تعددت الأوجه عند الشراح في تخريجهما، فخرَّج الكرماني[85] رواية الحديث على مجيء (متى) بمعنى (إذا). وهو الوجه الثاني من تخريجات ابن مالك للحديث.

وأورد ابن حجر تخريجات ابن مالك له، وذكر أن حرف الألف من (يراك) هو الوجه[86].

وذكر القسطلاني[87] في توجيه الإشكال الوجهين الأول والثالث من الأوجه الأربعة التي خرَّج ابنُ مالك الرواية عليها، وذكر أيضًا أن حذف الألف من (يراك) هو الوجه.

---

(80)المحتسب 258/1 .

(81) المحتسب 258/1 .

(82) هي رواية شاذة عن نافع، انظر: شواهد التوضيح ص75، والبحر المحيط 33/1.

(83) البيت من الوافر، لقيس بن زهير، وهو في: ديوانه ص29، وبلا نسبة في: الكتاب316/3.

(84) انظر: الخصائص 123/2.

(85) انظر: الكواكب الدراري 153/15.

(86) انظر: فتح الباري 284/7 .

والذي يترجَّح لديَّ: أن يُحملَ الألف في (يراك) على الإشباع؛ لكثرة المسموع منه نظمًا ونثرًا.

10- الوزن الصرفي لـــ (أبان)

في قول أبي هريرة – رضي الله عنه – :"بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبان على سرية"[88].

قال ابن مالك [89]: بعث أبان ليس فيه إشكال، لأن (أبان) علم على وزن أفعل، فيجب أن لا ينصرف، وهو منقول من (أبان) ماضي يبين، ولو لم يكن منقولًا لوجب أن يقال فيه: أبين، بالتصحيح، وفي روايته مفتوح النون شاهد على خطأ من ظن أن وزنه فعال، إذ لو كان كذلك لَنُون؛ لأنه على ذلك التقدير عارٍ من سبب ثان للعلمية.

قال الزركشي: " يجوز فيه الصرف على أنه فَعَالٌ كَغَزَالٌ والهمزة أصل وهي فاء الكلمة، والمنع على أنها زائدة ووزنه: أفْعَل، فمنع لوزن الفعل والعلمية، واختار ابن مالك المنع "[90]، وبذلك يخالف الزركشي ابن مالك في جواز الأمرين عنده: الصرف والمنع، بينما مذهب ابن مالك المنع.

المناقشة والترجيح:

ذكر الرضي جواز الأمرين كما ذهب الزركشي دون ترجيح بينهما فقال:" وأما إعلال نحو: أبَانَ على قول من لم يصرفه فلكونه منقولًا عن فعل ومعلا إلى الاسم، ومن صرفه فهو فَعَال، وليس مما نحن فيه"[91].

---

(87) انظر: إرشاد الساري 242/6.

(88) صحيح البخاري/ كتاب المغازي/ باب غزوة خيبر، 3996، 1548/4.

(89) شواهد التوضيح ص 152.

(90) التنفيح، 42/2 .

(91) شرح شافية لابن الحاجب،105/2

وبمثل هذا قال المرادي[92]، وخالد الأزهري[93]:" فمن اعتقد أنه أفعل منع صرفه، ومن اعتقد أنه فَعَال صرفه؛ لعدم مقتضي منع صرفه. ولا يستدل على أنه ليس أفعل بأنه لو كان أفعل لما صرفه في قول الشاعر:

درس المَنَا بمتالـــــــــعٍ فأبانِ ..... [94].

ويرجح الباحث: رأي الزركشي بجواز الأمرين كما ذهب معظم النحاة ويؤيده السماع.

خاتمـــــة:

وفي نهاية البحث هناك مجموعة من النتائج التي يمكن إجمالها فيما يأتي:

- قد يوردُ الزركشي قولَ ابن مالك – موافقًا، أو مخالفا – عند حديث غير الحديث الذي أورده ابن مالك مشكلًا؛ مما يستوجب على الباحث الذي يريد معرفة موقف الزركشي من توجيه ابن مالك أو معرفة رأيه في المسألة أن يتتبع جميع الأحاديث المشابهة التي يرد عليها إشكال المسألة.
- أهمية كتاب (شواهد التوضيح) واضحة بيّنة في كتاب (التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح).
- من خلال البحث تبين موافقة الزركشي لآراء ابن مالك – وهي السمة الغالبة في جميع المسائل– أربع وثلاثين مسألة، ومخالفته له في عشر مسائل، وسكوته في سبع عشرة مسألة.

---

(92) توضيح المقاصد ، 1607/2 .

(93) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، ، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان،1421هـ- 2000م، 746/2.

(94) هذا صدر بيت من الكامل، للبيد بن ربيعة العامري الصحابي، وعجزه: فتقادمت بالحُبْس فالسوبان والبيت في ديوان لبيد ص306، والبيت شاهد على أن "آبان" يمنع من الصرف إن كان على وزن أفعل ويصرف إن كان على وزن فعال.

- كتاب (التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح) لم يحظ بدراسات متخصصة، مع أهميته الكبيرة للنحويين ولغيرهم من المهتمين بالعلوم الإسلامية، حتى قيض الله له الأستاذ الدكتور يحي بن محمد الحكمي فحققه تحقيقًا اتسم بالثراء في جانبيه النظري والتطبيقي، فجزاه الله خيرًا، وجعل ذلك في ميزان حسناته.
- حاجة كتاب (شواهد التوضيح) إلى متخصصين في الدراسات الحديثية لتخريج الأحاديث والآثار الواردة فيه؛ وذلك لوجود روايات ليست في المطبوع من الجامع الصحيح، ولخلو بعضها حينئذ من موطن الشاهد.
- اتخذ الزركشي منهجًا وسطًا في الاحتجاج بالحديث، فلم يرفضه مطلقًا، ولم يقبله برواياته المتعددة مطلقًا، فإن كان للحديث أكثر من رواية استحسن منها ما هو أقرب إلى المشهور من قواعد العربية.
- اتسم الزركشي في معالجته لبعض المسائل بالاختصار الشديد في توجيه المشكلات مثل توجيهه لحديث "أَمَّا بَعْدُ، مَا بَالُ رجالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ في كِتَابِ الله"، إذ قال: "(أما بعد) كذا بإسقاط الفاء في الجواب، وهو عند النحويين نادر.
- وضوح أدب التعامل بين العالمين الجليلين (ابن مالك والزركشي) رحمهما الله تعالى، حتى في حال الاختلاف، وهو ما يعكس أخلاقهما الفاضلة، وحرصهما على الوصول إلى الحقيقة دون أي اعتبار آخر.

فهرس المصادر والمراجع

1- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيَّان الأندلسي. تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 1، 1418هـ- 1998 م.

2- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، شهاب الدين أحمد بن حجر القسطلاني ، ط6 ، بولاق، 1413هـ.

3- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج ، المحقق: عبد الحسين الفتلي، ط2، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، 1997م .

4- إعراب الحديث النبوي، أبو البقاء العكبري، تحقيق د. حسن موسى الشاعر. دار المنارة جدة 1408هـ 1987م.

5- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي، ط1، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر، القاهرة، 1420هـ - 1999م .

6- إكمال الإعلام بتثليث الكلام، ابن مالك، تحقيق: سعد الغامدي، مكتبة المدني جدة 1404هـ.

7- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، ط1 ، المكتبة العصرية، 1424هـ- 2003م .

8- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام ، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2003م .

9- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 1431هـ- 2010 م .

10-التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري، تحقيق: عبد الفتاح بحيري، نشر الزهراء للإعلام العربي بالقاهرة، ط 1، 1418هـ- 1997 م.
11-التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، للزركشي، تحقيق: أ.د. يحيى الحكمي، مكتبة الرشد، ط2، 1425هـ- 2004 م.
12-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ،للمرادي ، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي ، 1428هـ - 2008م .
13-الجنى الداني في حروف المعاني ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي ، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل ، ط1 ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، 1413 هـ - 1992 م.
14-حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط4، 1417 هـ - 1997م .
15-حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم ،تحقيق : علي توفيق الحمد ، ط1 ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، 1984م .
16-الخصائص في العربية، لأبي الفتح بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1371هـ-1952م.
17-ديوان إبراهيم بن هرمة، تحقيق: محمد جبار المعيبد، مطبعة الآداب في النجف، 1969م.
18-ديوان جرير، دار صادر، بيروت، 1991م.
19-ديوان قيس بن زهير، تحقيق: عادل جاسم البياتي، النجف الأشرف، 1972 م.

20-شرح الأشموني لألفية ابن مالك ،علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي ، دار الكتب العلمية ، ط1 ،بيروت- لبنان ،1419هـ- 1998مـ.

21-شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري، زين الدين المصري، ، ط1 ، دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، 1421هـ- 2000م

22-شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين ، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1 ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، د.ت .

23-شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب ، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين ، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن - ، محمد الزفزاف ، محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط1، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، 1395 هـ 1975 م.

24-شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق: طه محسن، طباعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، 1405هـ- 1985 م.

25-صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط 3، 1407هـ- 1987 م .

26-ضرائر الشعر، لابن عصفورالإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط 1، 1980 م.

27-عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، دارالفكر، 1399هـ- 1979 م.

28-غريب الحديث، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد بن علي إبن عبيدالله بن حمادي بن أحمد بن جعفر، تحقيق: د.عبدالمعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1985م .

29-فتح الباري شرح صحيح البخاري ، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، ط1 ، دار المعرفة – بيروت ، 1379 هـ .

30-في المبدأ والمعاد، محمد بن يوسف الصالحي الشامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ،ط1 ، 1999م .

31-الكتاب،عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، ط2 ، مكتبة الخانجي، القاهرة ،1408 هـ - 1988 م .

32-الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري، للكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 3، 1405هـ- 1985 م .

33-لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ط1 ، دار صادر – بيروت، د.ت .

34-مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي ،المكتبة العتيقة ودار التراث ، ط2 ، 1370هـ.

35-مصابيح الجامع، للدماميني، تحقيق: نور الدين طالب، دارالنوادر، ط 1431،2هـ2010 م .

36-معاني القرآن، للفراء، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط 3، 1422هـ- 2002 م.

37-المغرب في ترتيب المعرب، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيدبن علي بن المطرزي، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد- حلب، ط1، 1979م .

38-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، ط9، دار الفكر- بيروت، 1985م.

39-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، وبهامشه حاشية الدسوقي، دار السلام، ط 2، 1426هـ- 2005م.

40-المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس القرطبي، دار ابن كثير، بيروت، ط 2، 1420هـ- 1999 م.

41-المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، مصر، 1399هـ .

42-النحوي المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي، ط1، دار ابن حزم- الجفان والجابي ،1425 هـ - 2004 م .

43-النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى- محمود محمد الطناحي، ط3، المكتبة العلمية- بيروت، 1399هـ- 1979م.

44-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط2 ، عالم الكتب،1421هـ- 2001م.